عبد الإله شني
دكتور في القانون الخاص

التزوير الإلكتروني
-دراسة مقارنة-

الفهرس

مقدمة: 5

الباب الأول: الأحكام الموضوعية لجريمة التزوير الإلكتروني 19

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لجريمة التزوير الإلكتروني 23

المبحث الأول: ماهية جريمة التزوير الإلكتروني 24

المطلب الأول: مفهوم جريمة التزوير الإلكتروني 24

الفقرة الأولى: تعريف جريمة التزوير الإلكتروني 25

الفقرة الثانية: خصائص جريمة التزوير الإلكتروني 36

المطلب الثاني: التمييز بين التزوير الإلكتروني وجرائم أخرى مشابهة 45

الفقرة الأولى: التمييز بين التزوير الإلكتروني والتزييف والتزوير التقليدي 45

الفقرة الثانية: تمييز التزوير الإلكتروني عن الإتلاف المعلوماتي 47

المبحث الثاني: تطبيق النصوص التقليدية على التزوير الإلكتروني 50

المطلب الأول: موقف الفقه من تطبيق النصوص التقليدية على التزوير الإلكتروني 50

الفقرة الأولى: موقف الفقه المؤيد والرافض 50

الفقرة الثانية: موقف الاتجاه الفقهي الوسطي 54
المطلب الثاني: صلاحية تطبيق القواعد التقليدية على التزوير الإلكتروني..... 55
الفقرة الأولى: تجريم التزوير الإلكتروني في التشريع الوطني والمقارن 56
الفقرة الثانية: تجريم التزوير الإلكتروني على مستوى المؤتمرات الدولية..... 63
الفصل الثاني: التأطير القانوني لجريمة التزوير الإلكتروني 71
المبحث الأول: الأركان التكوينية لجريمة التزوير الإلكتروني 71
المطلب الأول: الركن المادي لجريمة التزوير الإلكتروني..... 73
الفقرة الأولى: عنصر تغيير الحقيقة وفكرة الضرر 73
الفقرة الثانية: المحرر الإلكتروني..... 90
المطلب الثاني: الركن المعنوي..... 98
الفقرة الأولى: القصد الجنائي العام 98
الفقرة الثانية: القصد الجنائي الخاص 100
المبحث الثاني: صور جريمة التزوير الإلكتروني وعقوباتها 104
المطلب الأول: صور جريمة التزوير الإلكتروني 104
الفقرة الأولى: جريمة تزوير بطاقات الائتمان..... 105
الفقرة الثانية: جريمة تزوير التوقيع الإلكتروني..... 121
المطلب الثاني: عقوبة جريمة التزوير الإلكتروني في القانون المغربي والمقارن 134
الفقرة الأولى: عقوبة جريمة التزوير الإلكتروني في القانون المغربي 136
الفقرة الثانية: عقوبة جريمة التزوير الإلكتروني في بعض التشريعات الأجنبية..... 145

الباب الثاني: الآليات الإجرائية في جريمة التزوير الإلكتروني 159
الفصل الأول: قواعد الاختصاص والإثبات في التزوير الإلكتروني..... 163
المبحث الأول: إشكالات الاختصاص في التزوير الإلكتروني..... 163
المطلب الأول: المقاربة الدولية والفقهية للاختصاص في التزوير الإلكتروني 163
الفقرة الأولى: مظاهر الاختصاص في ضوء الاتفاقيات الدولية..... 164
الفقرة الثانية: الاختصاص الجنائي في ضوء التوجهات الفقهية 167
المطلب الثاني: قواعد الاختصاص في جريمة التزوير الإلكتروني..... 169
الفقرة الأولى: تطبيق مبدأي إقليمية وعينية النص الجنائي 170
الفقرة الثانية: تطبيق مبدأي شخصية وعالمية النص الجنائية..... 180
المبحث الثاني: الإثبات في التزوير الإلكتروني وعلاقته بمبدأ الشرعية الإجرائية..... 185
المطلب الأول: الدليل المعلوماتي لإثبات التزوير الإلكتروني 186
الفقرة الأولى: ماهية الدليل الإلكتروني..... 187
الفقرة الثانية: الحجية القانونية للدليل الإلكتروني 201
المطلب الثاني: القواعد الإجرائية لجمع الأدلة الإلكترونية 212
الفقرة الأولى: القواعد الإجرائية التقليدية 212
الفقرة الثانية: القواعد الإجرائية المستجدة 238
الفصل الثاني: آليات مكافحة التزوير الإلكتروني على المستوى الوطني والدولي 249
المبحث الأول: دور القضاء في التصدي للتزوير الإلكتروني..... 250

المطلب الأول: الأجهزة المختصة بالبحث والتحري ودورها في التزوير الإلكتروني..... 250
الفقرة الأولى: السلطات المكلفة بالبحث والتحقيق في التزوير الإلكتروني..... 250
الفقرة الثانية: خصائص التحري في جريمة التزوير الإلكتروني..... 266
المطلب الثاني: المتابعة والمحاكمة في التزوير الإلكتروني..... 271
الفقرة الأولى: تحريك الدعوى العمومية وانقضاؤها في التزوير الإلكتروني..... 271
الفقرة الثانية: تقدير القاضي الجنائي لأدلة الإثبات..... 287
المبحث الثاني: مظاهر التعاون الدولي في مكافحة جريمة التزوير الإلكتروني..... 298
المطلب الأول: أهمية التعاون الأمني والقضائي في التزوير الإلكتروني..... 298
الفقرة الأولى: دور التعاون الأمني في التزوير الإلكتروني..... 299
الفقرة الثانية: دور التعاون القضائي في التزوير الإلكتروني..... 305
المطلب الثاني: تسليم المجرمين في التزوير الإلكتروني..... 311
الفقرة الأولى: ماهية تسليم المجرمين..... 311
الفقرة الثانية: أحكام تسليم المجرمين في التزوير الإلكتروني..... 317
الخاتمة..... 327
لائحة المراجع..... 333
الفهرس..... 355

غني عن البيان؛ أننا أصبحنا اليوم نعيش في عصر يرتكز على النظم المعلوماتية؛ حيث بدأت تظهر بوادرها مع بروز جهاز الحاسب الآلي الذي أدى اختراعه دورا مهما في حياة البشرية؛ وذلك من خلال طبيعة الوظائف التي يقدمها.

علاوة على ذلك ساهم التطور التكنولوجي المذهل في بلورة فكرة الإنترنت التي عززت دور الحواسيب الآلية؛ حيث أضحت المعلومة مصدر غنى العديد من الدول، وبدأت هذه الأخيرة تتحول في مختلف مجالاتها من البيئة الورقية إلى البيئة الرقمية.

غير أنه؛ وبالرغم من مزايا التقدم التكنولوجي الإلكتروني، فإن هذا التطور واكبه بروز أنماط من السلوك غير المشروع؛ تتمثل في الجرائم الإلكترونية التي تختلف من حيث محلها وأسلوب ارتكابها عن الجرائم العادية.

وفي هذا الإطار، سن المشرع الجنائي المغربي عدة نصوص تشريعية لمكافحة هذه الجرائم المستحدثة. لكن؛ وبالرغم من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية؛ فإن الثورة الرقمية أفرزت تنامي هذا النوع من الجرائم، سيما جريمة التزوير الإلكتروني.

ونظرا لخطورة الجريمة المذكورة، وسهولة اقترافها وتعدد وسائل ارتكابها وتعقيدها باعتبارها جريمة عابرة للحدود؛ فإن التشريع المغربي وجد نفسه ملزما بالتصدي لهذه الجريمة؛ من خلال سن نصوص قانونية خاصة على النحو الذي ورد في الفصل 607-7 من القانون 07.03 القاضي بتتميم مجموعة القانون الجنائي في ما يتعلق بالجرائم المتعلقة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات، علاوة على ذلك صادقت المملكة المغربية على العديد من الاتفاقيات الدولية الرامية إلى التصدي للجرائم الإلكترونية.

إلا أنه وبالرغم من هذه المجهودات؛ فإن المشرع المغربي في حاجة إلى تحديث قانون المسطرة الجنائية في مجال البحث والتحري للتصدي لهذا النوع من الجرائم المستجدة على غرار العديد من التشريعات الأجنبية.

مطبعة الأمنية - الرباط - 2025

9 789920 231022

120 درهما